

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي العربي على مشارف التسعينات
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	المشاط، عبدالمنعم
المجلد/العدد:	ع 53
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1988
الشهر:	مارس / شعبان
الصفحات:	11 - 32
رقم MD:	80074
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مجلس الأمن، العالم العربي، الأمن القومي، السياسة الأمنية، التخطيط الاستراتيجي، الردع العسكري، الاتفاقيات الدولية، الصراع العربي-الإسرائيلي، القضية الفلسطينية، الجيوش العربية، صناعة الأسلحة، الانتاج الغذائي، مصادر الدخل القومي، العمالة الوافدة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80074

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علماً أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي العربي على مشارف التسعينات

د. عبد المنعم المشاط

أستاذ العلوم السياسية المساعد

بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية

بجامعة القاهرة ، وجامعة

الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

لقد أصاب الملل الخبراء والمحللين والقراء على السواء من كثرة ما كتب في السنوات الأخيرة بخصوص الأمن القومي العربي ، وهالتهمة الفجوة المتزايدة — رغم كل ذلك — بين الإستعدادات والإجراءات التي تتخذ في سبيل تحقيق الأمن القومي ، وبين المستوى المتدني له .

يحدث كل ذلك ، في الوقت الذي تزيد فيه إجراءات القمع الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة ، وضد المواطنين السوريين في الجولان ، والمواطنين اللبنانيين في جنوب لبنان . فهل تعود تلك التناقضات بين متطلبات الأمن وشروطه المسبقة من ناحية وبين ظروف إهداره من ناحية أخرى إلى سوء الإدراك (misperception) ، أو غموض الرؤية (vision ambiguity) أو سوء التقدير (miscalculation) ، أو سوء الفهم (misunderstanding) ، أو إلى سياسات غير رشيدة ؟ .

وبصرف النظر عن الأسباب ، فإن الذي لا خلاف عليه هو أن سياسات الأمن العربية ، كما تشهدا الأمة العربية ، هي سياسات لا تحمي الأمن القومي وأمان المواطن ، وهي سياسات لا تبحث ولا تستند إلى القدرات القومية للأقطار العربية كافة ، في الوقت الذي تسري فيه عن دول لا مصلحة لها إلا إضعاف الأمة العربية .

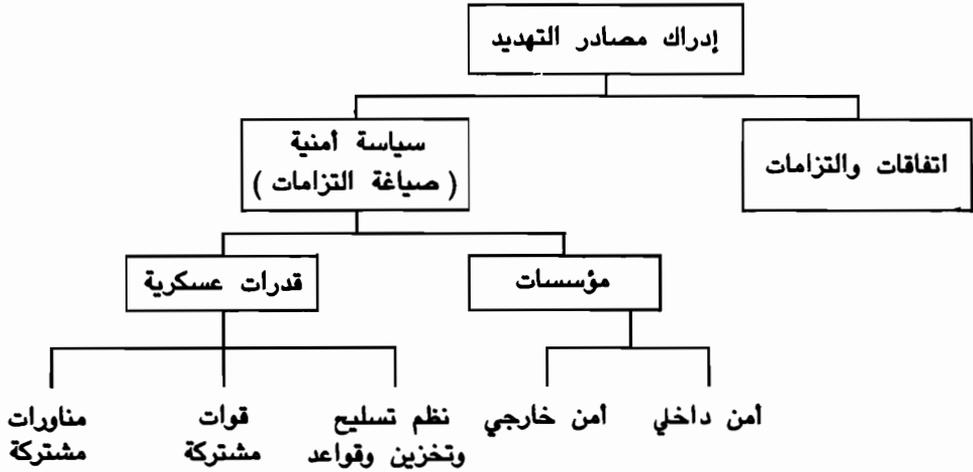
ولن يكون القصد من وراء هذه الدراسة إعادة الكتابة حول مصادر تهديد الأمن القومي العربي ، فمن يغفل ذلك ؟ أو إعادة التذكير بالقدرات العربية ، فمن لا يعرف ذلك ؟ أو تحديد مسؤولية إهدار الأمن القومي العربي ، فذلك متروك للأجيال الجديدة وللتاريخ . ولكنني سأحاول تشخيص نقاط الضعف في السياسات الأمنية العربية ، ودور القوات المسلحة العربية في حماية الأمن القومي العربي ، مع التركيز على ما يعترض سبيلها من أوجه نقص . ثم نحاول تحديد استراتيجيات تحقيق الأمن القومي العربي مع دراسة لبعض القيود الموضوعية التي تعوق توظيف القدرات العربية بغية

أولاً - فروض الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على افتراض مؤداه أن السياسات الأمنية التي اتبعتها الاقطار العربية ليست كافية لمواجهة مصادر التهديد الخارجية والداخلية ، على الرغم من أن المواثيق والإتفاقيات العربية تحدد الإلتزامات وتنشئ المؤسسات القومية المختصة بحماية الأمن القومي العربي ، وهي مواثيق تعد كافية ، وإن كانت الاقطار العربية لم تضع الإلتزامات التي نصت عليها موضع التنفيذ .

وإذا كانت السياسات من الناحية المفهومية تعني الخطط والبرامج التي يتم وضعها بهدف تنفيذ الإستراتيجية القومية ، يصير من المهم تحديد أبعاد تلك السياسات ودور المؤسسات المختلفة في تحقيقها ، من ثم يقوم تحليل السياسات الأمنية على أساس الإطار التالي⁽²⁾ :

الشكل رقم - 1 -



ويوضح الإطار السابق أن السياسات الأمنية تتطلب بادئ ذي بدء رؤية واضحة لمصادر التهديد ، ثم تقتضي وضوح الإلتزامات ، وبناء المؤسسات ، هذا فضلاً عن تنمية القدرات وعلى رأسها القدرات العسكرية .

ثانياً - منهج البحث وأدواته :

يقوم البحث على توظيف المنهج التاريخي التحليلي المقارن في تكامله مع مناهج أخرى كالمناهج

(1) انظر مثلاً دراستنا حول « نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي ، المستقبل العربي ، العدد 54 ، آب / أغسطس 1983 ، ص ص 4 - 21 .

وكذلك « الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي » ، الفكر الإستراتيجي العربي ، العددان 6 - 7 يناير / كانون الثاني 1983 - مايو / أيار 1983 ، ص ص 145 - 184 . وكذلك

Arab National Security in the 1980'S : Threats and Strategies, *International Interactions*, Vol. 12, N° 3, 1986, pp 245-265.

(2) د. عبد المنعم المشاط « سياسات الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي » ، بحث مقدم إلى ندوة « التوقعات المستقبلية للحرب الإيرانية - العراقية » ، والتي عقدت بالقاهرة فيما بين 17 - 1986/11/22 .

النظامي ومنهج صنع القرار ، وذلك بهدف التوصل إلى بيت الداء بغية الإنطلاق نحو علاجه ، وتقوية قدرة الأمة العربية على المقاومة ، وزيادة المناعة ضد مصادر التهديد المختلفة .

ونظراً إلى ظروف عدم توافر البيانات الكمية طويلة المدى ، فلن نوظف منهج الوقائع الدولية ، والذي سبق استخدامه بكفاءة في دراسات أخرى ، وترتبت عليه نتائج بحثية مرضية ، وسوف نعتد على المتوافر من الدراسات والوثائق ، والإحصاءات والأرقام بما في ذلك المتوافر منها في الحوليات الدولية الصادرة عن مراكز الدراسات الإستراتيجية .

وسوف نبدأ هذه الدراسة بتحديد متغيرات ثلاثة هامة تؤثر كفيها على عملية صياغة السياسات الأمنية ، ثم نخرج على أبعاد السياسات الأمنية العربية ، ودراسة دور القوات العسكرية العربية في تحقيق الأمن القومي العربي ، وتحليل بعض المقترحات المتعلقة بالإستخدام الرشيد للموارد العربية في مجال الأمن القومي وبعض القيود الموضوعية التي ترد على هذه القدرات .

ثالثاً — متغيرات تحديد صياغة السياسات الأمنية العربية :

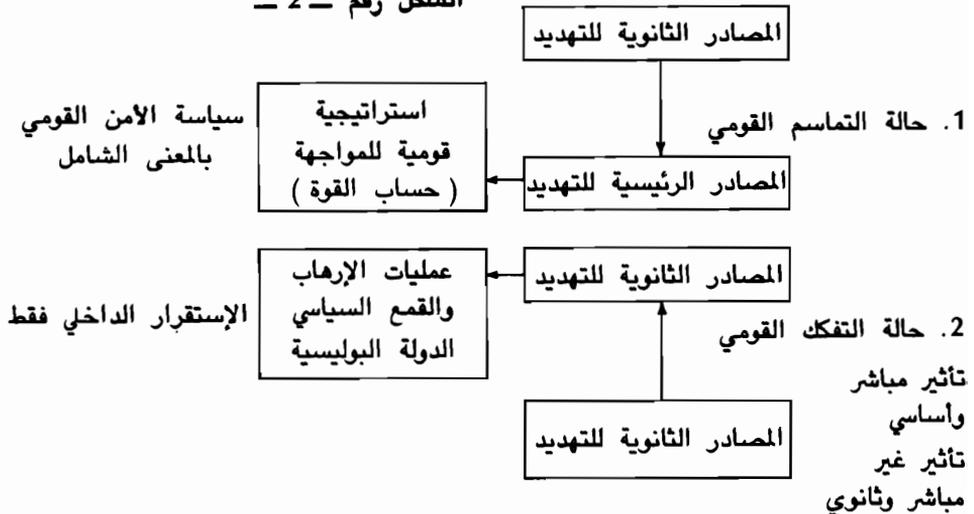
وفي هذا الصدد يمكن تحديد ثلاثة متغيرات رئيسية كما يلي :

أ — مدى التمسك أو التفكك القومي : ففي حالة التماسك القومي يتم الإتفاق على مصادر تهديد الأمن القومي ويتم تكريس القدرات القومية لمواجهة مصادر التهديد الرئيسية أولاً ، ثم الإتجاه نحو مواجهة المصادر الثانوية ، وفي هذه الحالة يتم وضع استراتيجية عليا للمواجهة .

أما في حالة التفكك القومي ، فتتشغل كل دولة بمجابهة المصادر الثانوية للتهديد وحدها مع الخوف من مواجهة المصادر الرئيسية أو الإهمال في التصدي لها ، وتعجز الدول عن رسم سياسة أمن واحدة ، أو تعبئة الموارد القومية ووضعها في مكانها الصحيح ، وتحول الدولة إلى الإعتماد على القمع السياسي ، ويقتصر هدفها على تحقيق الإستقرار الداخلي دون السعي نحو تحقيق الأمن القومي بالمعنى الشامل .

ويمكن تصوير هاتين الحالتين بالشكل التالي (الشكل رقم 2) :

الشكل رقم — 2 —

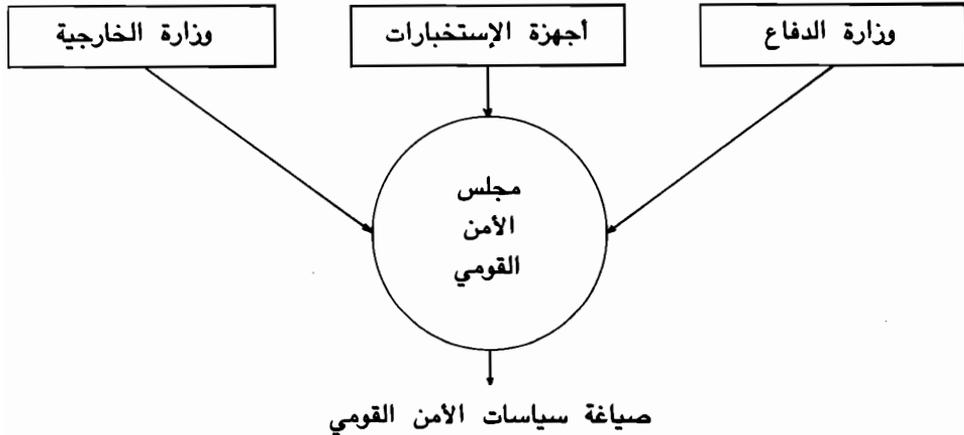


مؤدى ما سبق أنه في حالة التفكك القومي يصير من العسير الحديث عن سياسة أمن قومي ، كما أنه من الصعب أصلا الحديث عن مفهوم للأمن القومي إذ تغرق كل دولة في همومها الذاتية دون أي اعتبار للمصالح القومية العليا ، وفي هذه الحالة أيضا يزيد دور أجهزة القمع البوليسية والعسكرية سعيا وراء تحقيق الإستقرار السياسي الداخلي وفرضه بالإكراه .

ب — أجهزة رسم السياسات الأمنية : يختلف عدد الأجهزة التي تسهم في رسم سياسات الأمن القومي من دولة إلى أخرى ، ومع ذلك فقد جرى العمل على أن تسهم في ذلك ثلاثة أجهزة هي : أجهزة الدفاع (وزارة الدفاع) ، وأجهزة الخارجية (وزارة الخارجية) وأجهزة الإستخبارات (المخابرات وأمن الدولة) ، أما جهاز صياغة السياسات الأمنية فيتمثل في مجلس الأمن القومي .

ونظراً إلى تعدد أجهزة إدراك مصادر التهديد ، تتعدد الرؤى أيضا ، وقد لا تتطابق ، وتصير وظيفة جهاز صياغة سياسة الأمن القومي توضيح رؤية بعينها أو التوصل إلى صياغة ملائمة ، ويمكن تصور العلاقة بين هذه الأجهزة كما يلي (الشكل رقم 3) :

الشكل رقم 3 —



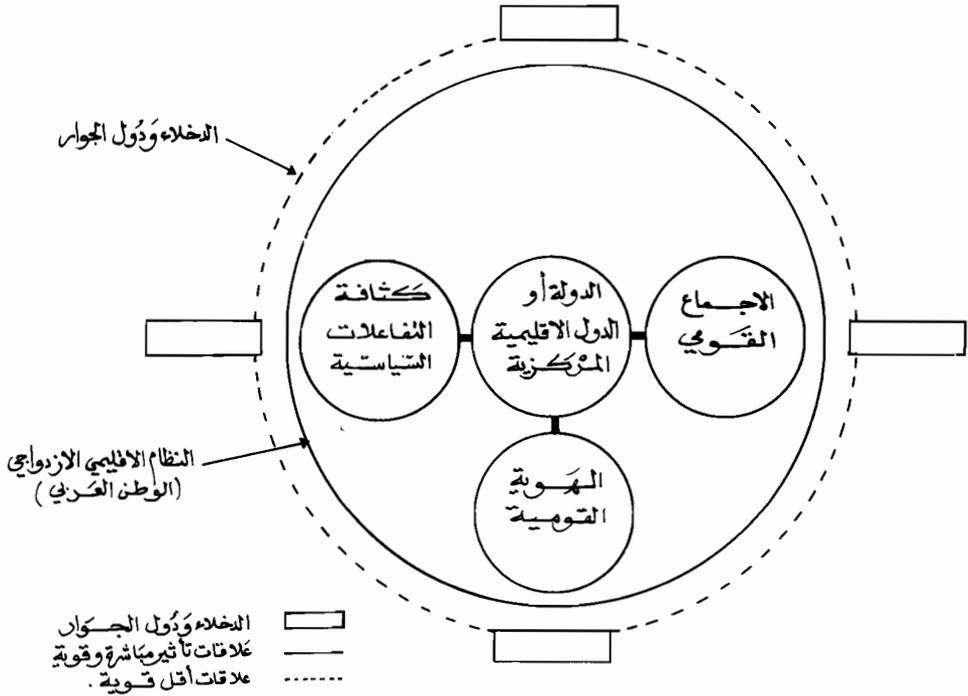
وهكذا يصير من اللازم وجود مجلس للأمن القومي يضم إلى جانب من يصدر القرار أولئك الذين يسهمون في عملية صنع القرار ، هذا فضلا عن رؤساء الأجهزة السابقة وبعض المختصين والخبراء .

ج — دور الدولة الإقليمية المركزية : نظراً إلى تمتع بعض الدول بأهمية استراتيجية وجيوبوليتيكية خاصة ، فإنه تقع على عاتقها مسؤوليات إضافية تصير جزءا لا يتجزأ من رح أمنها الذاتي ، خصوصا إذا ما وجدت هذه الدولة داخل إقليم أو نظام فرعي تكاملي ، ومنه نطلق على هذه الدولة « الدولة الإقليمية المركزية » ، وهي دولة تتمتع بحكم موقعها المركزي المتوسط داخل إقليم ما ، ونظرا إلى تعدد وتفوق قدراتها الديمغرافية والتقنية والحضارية ، بمكانة عليا ، وقدرة فريدة للدفع بالإقليم المحيط بها أو بالنظام الفرعي الذي تتوسطه إلى أن يتحول إلى نظام تكاملي اندماجي ، وهي دولة تستطيع أن تحدد نمط واتجاهات التفاعلات السياسية داخل الإقليم ، وتستطيع أن تركز قوى الجذب وتحد من آثار قوى التنافر ، وأهم من ذلك كله أنها تستطيع ، أو هكذا يجب أن

تستطيع ، أن تمنع القوى الداخلية بما فيها دول الجوار من اختراق النظام الإقليمي ، لأن في اختراقه إضعافاً للأمن القومي للإقليم ، وتحدياً لدور الدولة الإقليمية المركزية ذاتها . فإن تم الإختراق تحول النظام الإقليمي إلى عدة أقطار معرضة للخطر أو نظم دون الإقليمية (Sub-regional) وهي نظم ضعيفة يسهل اختراقها .

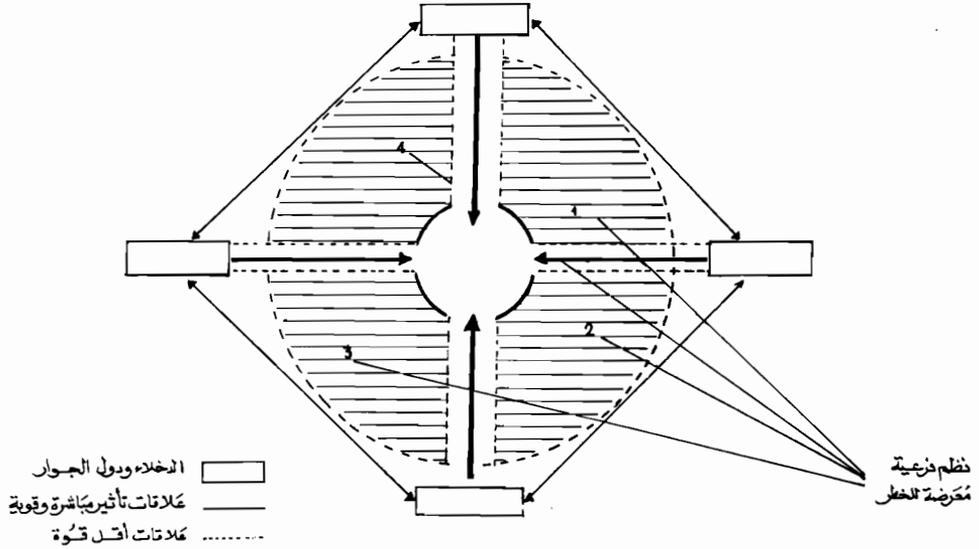
ويمكن تصوير دور الدولة الإقليمية المركزية في حماية النظام الإقليمي من الدخلاء ومن دول الجوار كما يلي (الشكل رقم 4) :

الشكل رقم 4 -



أما في حالة غياب الدولة أو الدول الإقليمية المركزية أو ضعفها نتيجة نجاح عمليات استقطابها من جانب الدخلاء أو دول الجوار ، فيتحول النظام الإقليمي إلى نظم ضعيفة ومعرضة للخطر ، ويصير من الصعب الحديث عن أي من مستويات الأمن : القطري ، أو الإقليمي ، أو القومي ، ويمكن توضيح اختراق الدخلاء وتهديدهم لأمن الإقليم كما يلي (الشكل رقم 5) :

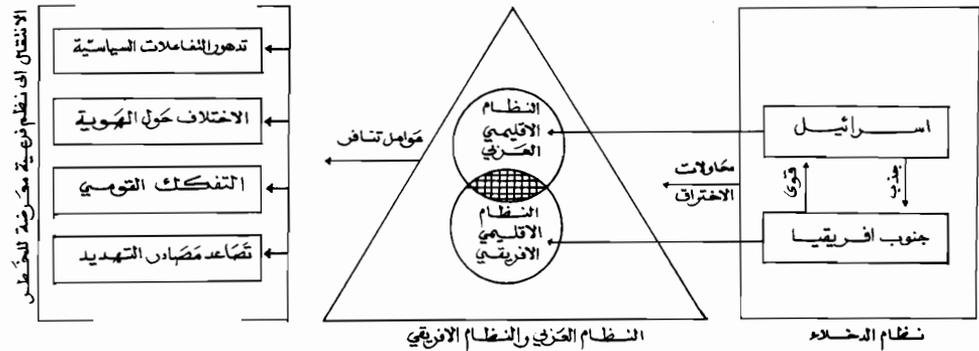
الشكل رقم 5 -



وفي هذه الحالة يصعب قيام تفاعلات سياسية ذات وزن بين الدول أو الدول الرئيسية وبقيّة أطراف النظام الإقليمي ، كما يقوم خلاف حول الهوية التي تميز هذا النظام عن غيره من النظم الإقليمية ، ويختفي الإجماع القومي الذي ساد في حالة التكامل أو الإندماج .

ومما يعقد من عملية رسم السياسات الأمنية في الوطن العربي ، تلك الوشائج التي تربط بين النظام العربي من ناحية والنظام الإفريقي من ناحية أخرى ، ومحاولة إسرائيل اختراق النظامين معا . وإذا ما حدث ذلك فلا بد من أن يتراجع دور الدولة أو الدول الإقليمية المركزية إلى أدنى درجة متصورة ، وتكون النتيجة مزيدا من التفكك إلى نظم فرعية أخرى ضعيفة ومعرضة للخطر ، ويوضح ذلك الشكل التالي⁽³⁾ : (الشكل رقم 6) .

الشكل رقم 6 -



(3) د. عبد المنعم المشاط « البعد الإفريقي للأمن المصري ، مجلس الدفاع ، العدد 3 ، نيسان / أبريل 1985 .

ففي هذه الحالة تؤدي قوى الجذب إلى زيادة الترابط بين الدخلاء ، بينما تقود عوامل التنافر إلى تشتيت قدرات النظم الفرعية وإضعاف الدولة أو الدول الإقليمية المركزية ، ومن ثم يتم خلق نظم فرعية وأقطار ضعيفة ومعرضة للخطر . وفي هذه الحالة أيضا تزيد هيمنة إسرائيل على النظام الإفريقي وتتمكن من تطويق النظام العربي من الجنوب .

وترتبطا على ما سبق ، تزيد الصعوبات أمام صانعي القرار ، وهم بصدد رسم سياسات الأمن القومي ، ويتأرجح موقفهم ما بين وضعين : أحدهما مثالي والثاني مشكوك في فائدته . أما المثالي فيتمثل في رسم سياسة للأمن القومي للإقليم كافة ، حيث يتم درء الأخطار ، وذلك بتحقيق التماسك القومي وعزل الدخلاء . وأما الوضع المشكوك فيه فيتمثل في الإقتصار على محاولة تحقيق الأمن القطري بمعنى الإستقرار السياسي ، مع عدم إغلاق طرق الإختراق أمام الدخلاء ، ولا شك في أن هذا الوضع هو أسوأ وضع أمني على الإطلاق .

رابعاً – الإلتزامات العربية وقصور السياسات الأمنية العربية :

تنوعت الإلتزامات العربية ، وتعددت المؤسسات المترتبة عليها في مجال الدفاع عن الأمة العربية والحفاظ على استقلالها ، وذلك منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 والتوصل إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة عام 1950 وظهور مؤسسة مؤتمرات القمة العربية بدءا بعام 1964 .

ولا شك في أن إنشاء جامعة الدول العربية كان استجابة ليس فقط للحاجة إلى الإندماج والوحدة بين الأقطار العربية المستقلة ، وإنما كذلك للحاجة إلى البحث عن أنسب وأسرع الطرق التي تكفل تحقيق الأمن والإستقرار ، خصوصا في فترات تكالب القوى الخارجية وسعيها نحو اختراق الوطن العربي أو أي قطر من أقطاره .

وبرز ذلك في العديد من نصوص الميثاق ، خاصة ما يتعلق منها بصيانة استقلال وسيادة الأقطار العربية ، وما ورد به من نصوص خاصة بالدفاع عن فلسطين أو مساعدة الأقطار العربية التي لم تستقل من أجل الحصول على استقلالها .

وفي الوقت الذي لم يذكر فيه صراحة مصطلح الأمن القومي في الميثاق ، فإن مشروعات التعديل المختلفة تنص صراحة على مسألة ضمان الأمن القومي للأمة العربية⁽⁴⁾ كما ورد في مشروع التعديل كذلك مصطلح « سياسات الدفاع المشترك في الوطن العربي وضمن أمنه وتأمين متطلباته »⁽⁵⁾ .

أما معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية ، فهي تعدّ ، وبحق ، الوثيقة القومية الرئيسية التي حددت الأهداف والإلتزامات الأمنية ، كما أنشأت المؤسسات القومية المشتركة الكفيلة بتنفيذ تلك السياسات الأمنية ، هذا فضلا عن أنها ربطت قضايا الدفاع العسكري بمسألة التعاون الإقتصادي ، وهكذا يمكن القول بأن واضعي المعاهدة نظروا نظرة شاملة إلى الأمن القومي ، وذلك بالربط بين القدرات الدفاعية من جانب ، وخلق دولة الرفاهة من جانب آخر⁽⁶⁾ .

(4) د. هيثم كيلاني « الأمن القومي وجامعة الدول العربية » ، الوحدة ، العدد 28 ، يناير / كانون الثاني 1987 ص ص 74 – 94 .

(5) المصدر السابق .

(6) انظر تحليلا لبعض نصوص المعاهدة في الفصل الخامس من كتابنا « نظرية الأمن القومي العربي المعاصر » (تحت الطبع) .

بيد أن عددا كبيرا من الأقطار العربية كان قد فضل اللجوء إلى المعاهدات الدفاعية الثنائية مما أضعف الإلتزامات القومية الواردة بالمعاهدة . وترتبطا على ذلك ، فإن المعاهدة تحتاج إلى أمرين متكاملين لكي تعود إليها الفاعلية كوثيقة قومية هامة :

— الأول : إعادة النظر في نصوصها والمؤسسات التي أنشأتها ، خصوصا ما يتعلق منها بالقوات العربية المشتركة ، والتي لم تنشأ بعد ، أي تتحول المعاهدة من معاهدة دفاع إلى تحالف سياسي عسكري كامل بين الأقطار العربية .

— الثاني : أن ينشأ في إطارها ويشرف عليها مجلس للأمن القومي العربي يعلو على مجلس الدفاع العربي المشترك ، والذي نصت عليه المادة السادسة من المعاهدة ، ويتولى مجلس الأمن القومي العربي صياغة السياسات الأمنية العربية انطلاقا من رؤيته القومية لمصادر التهديد الرئيسية والثانوية⁽⁷⁾ .

ولقد أدت مؤسسة مؤتمرات القمة العربية دورا هاما في مجال رؤية تهديد الأمن القومي العربي ، وفي إنشاء مؤسسات عسكرية تتولى تنفيذ السياسات الأمنية العربية ، إذ حدّد مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد بالقاهرة في يناير / كانون الثاني عام 1964 إسرائيل باعتبارها الخطر الأساسي الذي يهدّد الأمة العربية ، واستمرت مؤتمرات القمة تؤكد على ذلك حتى عام 1976 ، ومنذ ذلك الحين انشغلت هذه المؤسسة الهامة بقضايا الأمن القطري للأقطار العربية بدءا من الأزمة اللبنانية وعبورا بالغزو الإسرائيلي للبنان ، والحرب الإيرانية العراقية ، وأزمات أخرى قطرية .

وأنشأت مؤتمرات القمة مؤسسات دفاعية مشتركة كالقيادة العربية المشتركة للجيش العربي (القمة الأولى) ، ومع ذلك لم تهتم هذه المؤتمرات كثيرا — عكس معاهدة الدفاع المشترك — بمسائل التعاون الإقتصادي كجزء من السياسات الأمنية .

ومما تسبب في تراجع دور القمة العربية كمؤسسة قومية هامة في رسم سياسات الأمن القومي العربي ، تراجع الإلتفاق حول مصادر التهديد الرئيسية للأمن القومي العربي ، خصوصا بعد أن وقعت مصر وإسرائيل اتفاقيات كامب ديفيد في سبتمبر / أيلول 1978 ، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية في 26 مارس / آذار عام 1979 ، هذا فضلا عن انشغال العديد من الأقطار العربية بقضايا الأمن دون الإقليمي والذي يتعلق بعدد محدود من الدول التي توجد في منطقة معينة بصورة أكبر من اهتمامها بالأمن القومي ، هذا إضافة إلى المحاولات الدائبة من جانب إسرائيل لاختراق الوطن العربي من أكثر من اتجاه ، وبخاصة من القلب بطريق المعاهدة المصرية الإسرائيلية . يضاف إلى ذلك استمرار قدرة إسرائيل على اختراق لبنان واعتباره ميدانا لاختراق الميدان الشمالي الشرقي للوطن العربي ، بما في ذلك سورية وما تبقى من قوات فلسطينية ذات وزن استراتيجي .

إن تحليل وعرض السياسات الأمنية العربية والمؤسسات القومية التي أنشئت بغية وضعها موضع التنفيذ يوضح مدى الفجوة التي تفصل بين واقع الوطن العربي ، وأمانه ، فالخبرة التي مضى عليها ما يناهز أربعة عقود لم تؤد إلى إنشاء « نظام للأمن القومي العربي » ، كما أنها لم تقد إلى إقامة مستوى عال لأمن الوطن أو المواطن .

(7) الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي ، مصدر سابق .

وفي مجال تفسير أسباب تلك السياسات الأمنية العربية وضعفها عن تحقيق ما أنيط بها من مهمات استراتيجية ، يمكن أن نذكر العديد ، ومع ذلك فسوف نقتصر على ما يلي :

1 — أن تصميم سياسات الأمن القومي العربية ، وإنشاء الأجهزة المرتبطة بها ، تمّأ في مرحلة الحصول على الإستقلال ، واستهدفا بصورة أساسية صيانة الإستقلال والسيادة القطرية للأقطار الجديدة دون أن يضع أية احتمالات — ناهيك عن خطط واضحة — للتوفيق بين الإستقلال والسيادة من ناحية ، والمتطلبات القومية من ناحية أخرى .

2 — إن وضع سياسات الأمن العربية ، تم غي غياب أية مشاركة شعبية ، بل ودون مشاركة من بعض المختصين ، ولهذا جاءت تلك السياسات تعبيرا عن رغبة الحكومات العربية في التأمين الذاتي أكثر من الرغبة في تحقيق الأمن القومي ، وشتان ما بين الأمرين وما يترتب عليهما من نتائج . ولا نريد أن ننحى بالتفسير إلى ما هو أبعد من ذلك كما يطيب للبعض أن يفعل .

ويرى البعض أن « الأمن القومي العربي ، مهما قيل في ثغراته وسلبياته موجود »⁽⁸⁾ . والواقع أنه لا يمكن الأخذ بهذا الرأي على إطلاقه ، صحيح قد لا يوجد تهديد عاجل وفوري للوجود والبقاء العربيين ، ومع ذلك ، فتهديد الإستقلال ، وخطط التنمية القومية ، والمستقبل العربي ، والإنسان العربي هو تهديد قائم وحقيقي .

3 — إن سياسات الأمن القومي العربي التي وضعت حتى الآن لم تتجه نحو بحث كيفية تحقيق الأمن القومي العربي في العصر النووي ، بل أكثر من ذلك ، إنها لم توضح كيف يمكن مواجهة إسرائيل نوويا ، وفي حالة قيامها باستخدام ما لديها من أسلحة نووية . مؤدى ذلك ، أن السياسات الأمنية العربية التي وضعتها الإتفاقيات العربية ، وتعهدت برعايتها المؤسسات القومية التي أنشئت في ظل تلك الإتفاقيات تعد متخلفة عن الواقع المخيف الذي تواجهه الأمة العربية أكثر من أربعة عقود كاملة بما تحمله في ثناياها من تقدم علمي وتكنولوجي خطير .

ويظل السؤال مطروحا على بساط البحث الأكاديمي ، وفي أروقة القرار العربي ، ما السبيل إذن إلى تحقيق الأمن القومي العربي في ضوء المعطيات المعروفة للجميع ، هل تكفي القدرات العسكرية العربية وحدها لزيادة التأمين القومي للوطن والمواطن العربي ، أم أن هناك شروطا أخرى ضرورية لتحقيق هذا الأمن المنشود ؟

خامساً — دور القوات المسلحة العربية في تحقيق الأمن القومي العربي :

الأمن القومي غير الدفاع ، وكلاهما غير الأمن ، فالأمن القومي يتضمن القدرة على المواجهة وهي قدرة شاملة ، والأمن في جانب منه دفاعي ، وفي جانب آخر اجتماعي . أما الدفاع فهو وسيلة التأمين القومي وأداته الرئيسية . ولقد أوضح الفلاسفة والمفكرون الذين أسهموا في قضايا السياسة والحكم والأمن والدفاع كيف تقوم المدينة السياسية على جناحين متكاملين هما الجيش والقضاة عند أرسطو ، والجيش والقانون عند ميكافلي ، والسيف والقلم عند ابن خلدون ، والدفاع والرخاء (الرفاهة) عند آدم سميث . مؤدى ذلك ، أن أية سياسة أمنية لا يمكن تحقيقها دون الإستناد إلى قوة عسكرية كافية وفعالة ، فنقطة الفصل في هذا الصدد تكمن في أن تحديد مفهوم دقيق للأمن

(8) انظر ندوة « الوحدة » حول : « الأمن القومي العربي مفهومها وواقعها » ، الوحدة ، العدد 28 ، يناير / كانون الثاني 1987 ، من ص 171 — 191 .

القومي وتحديد مصادر التهديد ، ورسم سياسة اجتماعية واقتصادية وسياسية لتحقيق الإستقرار السياسي ، كل ذلك يساعد على تجنب المجتمع شرور عدم الأمن ، ويستمر السؤال : ما الذي يجب عمله في حالة تهديد الأمن القومي واختراقه من جانب الأعداء ؟

سوف تظل الإجابة عن هذا السؤال مرهونة بمدى القدرة العسكرية المتاحة للرد على العدوان أو التهديد به . وهذه القدرة تتحدد ، من جانب ببناء القوة العسكرية ، ومضمون العقيدة العسكرية من جانب آخر ، وبصناعة الأسلحة بما في ذلك الأسلحة النووية من جانب ثالث .

وليس من المفيد في شيء دراسة دور القوات المسلحة في تحقيق الأمن بصورة مجردة ، أو مطلقة ، أو عامة ، وإنما ينبغي أن يتم تحليل هذا الدور في ضوء دراسة القدرات العسكرية لمصادر التهديد الرئيسية ، وغيرها من المصادر الثانوية للتهديد ، ومن ثم فإن دور القوات المسلحة العربية في تحقيق الأمن القومي العربي هو دور حتمي ومنشود في ضوء ما تمثله القوة العسكرية الإسرائيلية من خطر حقيقي على أمن الوطن العربي .

ففي محاولة إسرائيل للتحويل من « دولة » منبوذة إلى « فاعل مقبول » ، ولكي تصير « القوة الإقليمية العظمى » تحت شعار الأمن المطلق أو الأمن الكامل⁽⁹⁾ تتجه إسرائيل إلى بناء قوة عسكرية فعالة وكافية لردع الأقطار العربية فرادى أو مجتمعين . ولقد نمت قدرات إسرائيل العسكرية وما يرتبط بها من صناعات عسكرية بصورة صارت معها واحدة من أكثر الدول قدرة وكفاءة عسكريتين بالنظر إلى حجم السكان ، والميزانية السنوية ، ومتوسط الدخل الفردي⁽¹⁰⁾ .

وبالنظر إلى ما سبق ، تثور أسئلة عديدة حول القدرات العسكرية العربية ، وبناء الجيوش العربية ، والصناعات العسكرية وما يرتبط بها من قدرات نووية ، ثم أسباب تردي الأداء العسكري العربي إلا من وقائع عسكرية محدودة كحرب أكتوبر / تشرين الأول 1973 . ثم ما هو الدور الفعلي للقوات والجيوش العربية اليوم . وسوف نتولى تحليل ثلاث نقاط رئيسية :

- أ - البنية العسكرية للجيوش العربية وتوازن القوى الإقليمي .
- ب - نظم التسليح وصناعات الأسلحة .
- ج - الدور السياسي للمؤسسات العسكرية العربية .

أ - البنية العسكرية للجيوش العربية وتوازن القوى الإقليمي : يلاحظ أن هناك تشوها واضحا في كل من نظم التجنيد من ناحية ، وتوزيع القوات بين أفرع القوات المسلحة من ناحية أخرى ، إذ يلاحظ أن أحد عشر قطراً عربياً فقط تتبع نظام التجنيد الإجباري ، وأن بقية الأقطار لا تزال تتبع نظام التجنيد التطوعي الإختياري .

صحيح ، يبلغ حجم القوات المسلحة للأقطار التي تتبع نظام التجنيد الإجباري حوالي 2,197,200 فرد ، بنسبة حوالي 85% من إجمالي القوات المسلحة العربية البالغ عددها 2,583,300 فرد⁽¹¹⁾ ، بيد أن عدم انتشار التجنيد الإجباري في بقية الأقطار العربية يشكل قيدياً على قدرتها على تعبئة قوات وطنية ذات ولاء قومي .

(9) أمين مويدي ، صناعة الأسلحة في إسرائيل ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، 1986 ، من ص 13 - 15 .

(10) Dr. Yoram Peri and Amnon Nembach, *The Military-Industrial Complex in Israel : A Pilot Study*, (10) Tel Aviv, International Center for Peace in the Middle East, January 1985, P 1.

(11) *The Military Balance 1986-1987*. (11)

وتزداد حدة هذه المسألة إذا علمنا أن إسرائيل ودول الجوار الأخرى تتبع نظام التجنيد الإجباري . ولا شك أن نقطة الضعف تلك (تباين نظم التجنيد) تضع قيوداً أولياً على مدى كفاءة القوات المسلحة العربية .

وفيما يتعلق بتركيب القوات المسلحة العربية ، يلاحظ مدى التشوه الواضح في توزيع الأفراد على الأسلحة الرئيسية ، إذ تبلغ نسبة القوات البحرية إلى إجمالي القوات العربية 2.9٪ فقط ، كما تبلغ نسبة القوات الجوية إلى إجمالي القوات العربية حوالي 9.7٪ فقط ، بينما تبلغ النسبة في إسرائيل مثلاً 7.6٪ ، 33.5٪ على التوالي ، كما تبلغ النسبة في تركيا 8.4٪ / 8.7٪ على التوالي ، وتبلغ متوسط النسب لإسرائيل ودول الجوار معاً 4.8٪ ، 12.45٪ ، على التوالي وهي نسب أعلى بكثير من مثيلاتها في الوطن العربي .

وتبدو خطورة التشوه السابق ، إذا علمنا أن التقدم التكنولوجي المعاصر في المجالات العسكرية يتركز في القوات الجوية وعلى رأسها سلاح الطيران من ناحية ، ثم في القوات البحرية من ناحية أخرى . ونظراً إلى ضخامة عدد الجيوش العربية ، وما يترتب على ذلك من نفقات تدريب وتسليح وصيانة آلاته ، فإن الأقطار العربية تنفق على الدفاع ما يناهز 50 ملياراً من الدولارات سنوياً في مقابل 5.3 مليار دولار نفقات دفاع سنوية إسرائيلية ، وحوالي 20 مليار دولار للجوار كله بما في ذلك إسرائيل . ولم تنعكس المبالغة في نفقات الدفاع تلك على كفاءة الجيوش العربية في المعارك التي خاضتها مع أي من الدخلاء منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم ، فيما عدا حرب 1973 والتي حققت فيها الجيوش العربية انتصارات هامة على القوات الإسرائيلية .

ومما يقيد من كفاءة الجيوش العربية في مواجهة إسرائيل والدخلاء كذلك ، أن مصر والتي تبلغ مساحتها 7.2٪ من مساحة الوطن العربي ، ويبلغ عدد سكانها حوالي 27.2٪ من إجمالي سكان الوطن العربي ، كما تبلغ نسبة قواتها المسلحة إلى إجمالي القوات العربية حوالي 17.2٪ قد ارتبطت مع إسرائيل باتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة صلح ثنائية ، مما يشكل قيوداً فعلياً وقانونياً على إمكانية ضم القدرة العسكرية المصرية إلى القدرات العسكرية العربية ضد إسرائيل بصورة خاصة ، وضد بقية الدخلاء بصورة عامة .

الجدول - 1 -

توزيع الأفراد على أفرع القوات المسلحة للأقطار العربية وإسرائيل ودول الجوار⁽¹²⁾

نسبة التوزيع على أفرع القوات المسلحة			الإجمالي	القوات المسلحة
القوات الجوية	القوات البحرية	القوات البرية		
9.7٪	2.9٪	87.4٪	2.583.300	أولاً : العربية
12.40٪	4.8٪	82.5٪	1.734.800	ثانياً : إسرائيل
33.5٪	6.7٪	59.7٪	149.000 (معداً)	ودول الجوار
			الإحتياطي :	1. إسرائيل
4.9٪	2.1٪	93٪	704.500	2. إيران
8.7٪	8.4٪	82.9٪	654.300	3. تركيا
2.7٪	2٪	95.3٪	227.000	4. اثيوبيا

وفي تحليل توازن القوى العسكرية الإقليمي بين الوطن العربي من ناحية وإسرائيل ودول الجوار من ناحية أخرى ، علينا أن نخرج من الحسابات القدرات المصرية طالما ظلت مصر بعيدة عن جامعة الدول العربية ، وطالما لا يمكن توظيف قدراتها في مواجهة إسرائيل .

وإذا كان ميزان القوى الإقليمي اليوم يميل لصالح إسرائيل ، إذا أخذنا كل دولة عربية على حدة ، فإن الوضع لا يتحسن في المستقبل ، خاصة إذا ما وضعنا في افتراضاتنا احتمالات التقارب القائمة بين دول الجوار وإسرائيل ، والاحتمالات القائمة لعدم التقارب العربي . هذا التناقض بين هذه الاحتمالات يزيد من اختلال التوازن العسكري في غير صالح الوطن العربي في المستقبل . ولو نظرنا إلى الجدول (رقم 2) والذي يوضح القدرات العسكرية لإسرائيل ودول الجوار عام 1990 لاتضح لنا مدى ما تحتاج إليه الأقطار العربية من جهود ضخمة في مجال بناء وإعداد وتسليح وتدريب قواتها المسلحة حتى يتسنى لها مواجهة العدو الإسرائيلي ، ناهيك عن أطماع القوتين الأعظم ، وغيرهما من القوى الكبرى الطامعة في الوطن العربي .

الجدول - 2 -

القدرات العسكرية لإسرائيل ودول الجوار عام 1990⁽¹³⁾

اليونان	إسرائيل	إيران	تركيا	اثيوبيا
السكان (بالمليون) - حسب تقديرات عام 1987 /)	5	53	54.7	37
إجمالي القوات المسلحة (بالآلاف)	149 (512 بالاحتياطي)	950	696	255
دبابات القتال الرئيسية	3600	2000	3100	935
قطع المدفعية	1850	4200	2225	750
صواريخ أرض - أرض	36	12	18	—
طائرات قتال	684	400	450	166
غواصات	3	6	22	—
سفن رئيسية	11	8	21	2
زوارق صواريخ	24	7	9	4
هيلوكبتر مسلحة	60	24	—	30
أسلحة نووية (قنابل نووية)	20-200 ؟	—	—	—

ولا شك في أن الإشارة إلى القدرات العسكرية العربية لعام 1990 ستؤكد مرة أخرى ما يتمتع به الوطن العربي من تميز نسبي .

(13) اللواء طلعت مسلم ، الجوانب العسكرية من مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية .

وفي إطار التجزئة العربية الراهنة ، يميل ميزان القوى العسكري الإقليمي لصالح إسرائيل وفوق ذلك ، فإن امتلاك إسرائيل للقنابل النووية يعد رادعا فعليا وقيدا على القدرات العسكرية العربية ، وهكذا فإن المعدلات المتحققة من المؤشرات العسكرية للأقطار العربية أقل بكثير من تلك المتحققة لإسرائيل ، سواء فيما يتعلق بنصيب الفرد من نفقات الدفاع أو الأفراد العسكريين لكل مليون نسمة ، أو الدبابات وطائرات القتال وغيرها من الأسلحة بالنسبة إلى كل مليون نسمة .

ويلاحظ أن حجم القوات المسلحة في الأقطار العربية لا يتجاوز في المتوسط 2٪ - 6٪ من إجمالي الذكور الذين يقعون في سن الخدمة العسكرية . وتنخفض هذه النسبة إلى حوالي نصف هذه الأرقام إذا أردنا معرفة نسبة اللائقين للخدمة العسكرية - أي الصالحين للخدمة العسكرية في وقت السلم حسب المستويات الصحية والعقلية - إلى تعداد القابلين للتجنيد والتي لا تزيد في المتوسط على 60٪ من نسبة القابلين للتجنيد . أما في إسرائيل فنجد أن نسبة القابلين للتجنيد إلى إجمالي السكان لا تقل عن 60٪ ، واضعين في اعتبارنا أن القابلين للتجنيد يضمون الذكور والإناث على حد سواء ، كما تزيد نسبة اللائقين إلى تعداد القابلين على 80٪ ، وهكذا فبينما لا تزيد الكثافة العامة للقوات المسلحة العربية على 0,016 جندي / كم 2 تصل هذه الكثافة في إسرائيل إلى حوالي 8 جندي / كم 2 في وقت السلم ، وإلى أكثر من 23 جندي / كم 2 زمن التعبئة⁽¹⁴⁾ .

ومع ذلك ، فإن التنسيق العسكري العربي لدول المواجهة ضد إسرائيل من شأنه أن يوفر ميزات نسبية عسكرية للأقطار العربية لا تتوفر في الوضع الراهن ، أو حتى في حالة استمرار هذا الوضع في المستقبل .

ويصير من الصعب في هذا المجال الإتفاق مع ما ذهب إليه بعض الخبراء العرب من ضرورة التمييز بين الأقطار العربية من حيث خياراتها السياسية والاجتماعية⁽¹⁵⁾ ، فإن مثل هذا التمييز من شأنه أن يضيف إلى عوامل التجزئة العربية عاملا آخر ، هذا فضلا عن أن هذا التمييز لا يفيد كثيرا عند رسم سياسات أمنية تستهدف درء المخاطر والتهديدات التي تواجه الأقطار كلها ، كما أن هذا التمييز لا يعدو أن يكون مسألة سياسية بعيدة إلى حد كبير عن مسألة تعبئة القدرات العسكرية العربية .

بيد أنه ينبغي التأكيد على متغير هام ورئيسي يتعلق بعقيدة القوات المسلحة العربية ، تلك العقيدة (Doctrine) أو المبدأ الذي يحدّد أسلوب بناء القوات المسلحة وأساليب استخدامها ونظم التعبئة والتدريب والتسليح . وترتبط العقيدة العسكرية بمدى وضوح الأهداف السياسية القومية العليا ودرجة الإجماع حولها . أما غياب هذه العقيدة أو المبدأ العسكري فيترتب عليه تشتت القدرات ، وعدم تحقيق الإنسجام بين مختلف أفرع القوات المسلحة ، ناهيك عن تعثر التنسيق بين قوات مختلف الأقطار . كما أن غياب المبدأ العسكري على المستوى القومي من شأنه أن يزيد من احتمالات التوتر بين قوات مختلف الأقطار بما يفسح المجال لقوات الدول الدخيلة لزيادة فعاليتها .

ب - نظم التسليح وصناعات الأسلحة : تشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم القوات المسلحة العربية العاملة وأسلحتها تزيد على حجم القوات الإسرائيلية وأسلحتها مرات كثيرة ، ومع ذلك يظل

(14) اللواء طلعت مسلم ، الميزان العسكري في الصراع العربي - الإسرائيلي ، المنار ، السنة الأولى ، العدد العاشر ، تشرين الأول / أكتوبر 1985 ، ص 60 - 81 .

(15) المقدم الهيثم الأيوبي ، إشكالية بناء الأمن القومي العربي ، الوحدة ، مصدر سابق ص 7 - 13 .

الإختلال العسكري قائما بين إسرائيل من ناحية والأقطار العربية من ناحية أخرى ، ويعود تعليل ذلك إلى ما يلي من أسباب :

1 — في إطار التجزئة لا توجد قدرات عسكرية قومية ، أو نظم واحدة للتسليح ، أو مصادر واحدة للإستيراد ، أو منهل واحد للخبرة ، أو عقيدة عسكرية واحدة ، ومن ثم تصير الأرقام مؤشرات خادعة إذا خرجت عن إطارها القطري الضيق إلى المجال القومي الواسع .

2 — وبالنظر إلى كثافة الأسلحة بالنسبة إلى الأرض نجد مدى التفوق العسكري الإسرائيلي الواضح ، إذ بينما تصل كثافة الدبابات في الأقطار العربية مجتمعة إلى 12 دبابة لكل 100.000 كم 2 . تصل في إسرائيل إلى 16 دبابة لكل 100 كم 2 ، أي إلى 1600 دبابة لكل 100.000 كم 2 (وهي المساحة التي تغطيها 12 دبابة فقط في الوطن العربي) .

أما طائرات القتال ، ففي الوقت الذي تصل فيه كثافتها في الأقطار العربية إلى حوالي 2 طائرة لكل 100.000 كم 2 ، تصل في إسرائيل إلى حوالي 2,6 طائرة لكل 100 كم 2 ، أي حوالي 2600 طائرة لكل 100.000 كم 2 (وهي المساحة التي تغطيها طائرتان فقط في الوطن العربي) .

وتؤكد هذه الأرقام حقيقة أن الوطن العربي يعاني من درجة عالية من التعرض للخطر أو الإنكشافية (Vulnerability) بالنظر إلى المصدر الرئيسي لتهديد أمنه ، أي إسرائيل .

3 — يضاف إلى ما سبق ، أن الوطن العربي يحصل على أسلحة من مصادر خارجية شتى ، بعضها من الكتلة الشرقية ، والبعض الآخر من الغرب ، ولا تحصل الأقطار العربية على أحدث ما يوجد بترسانة الأسلحة لأي من الكتلتين ، أو على أكفأ الأسلحة أو حتى على كل ما تحتاج إليه ، كذلك فإن معدل توريد السلاح بطيء ، رغم ضخامة التعاقدات من حيث الكم ومن حيث التكلفة المالية .

4 — كما أن تغير مصدر السلاح ونوعه بين القوتين الأعظم أو غيرهما من الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للسلاح — وهو ما يحدث أحيانا — من شأنه أن يحد من الكفاءة القتالية للقوات المسلحة ، نظرا إلى ما يتطلبه ذلك من إعادة التدريب ، وإعادة رسم الخطط القتالية وزيادة الفاقد نظرا إلى صعوبة عملية الإستيعاب ، والحاجة إلى ساعات أطول للتدريب ، ومن ثم إلى تكلفة أكبر .

5 — ولا شك في أن عدم امتلاك أي قطر عربي — حتى الآن — للأسلحة النووية خاصة القنابل النووية يشكل قيدا حاسما على الإمكانيات العربية مقارنة بما تؤكدُه المعلومات عما تملكه إسرائيل من قدرات وأسلحة نووية .

وفيما يتعلق بصناعة السلاح ، يلاحظ أن إسرائيل قد احتلت ، في أقل من نصف قرن ، المرتبة السابعة في ترتيب الدول المصدرة للسلاح . وهي بذلك تأتي في مكانة أعلى من أية دولة عربية أو من الوطن العربي ككل⁽¹⁶⁾ .

والتجربة العربية الوحيدة في مجال الصناعة القومية للسلاح تمت في إطار الهيئة العربية للتصنيع الحربي ، إذ اشتركت مصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر في تأسيس

(16) تقرير معهد ستوكهلم SIPRI ، 1984 .

الهيئة برأسمال قدره 1040 مليون دولار في أعقاب حرب 1973 . ولم تلبث هذه التجربة أن انهارت عام 1979 بعد توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية حين انسحبت الأقطار العربية الثلاثة من الهيئة .

وفي إطار تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أثير موضوع إنشاء هيئة للتصنيع الحربي في إطار المجلس منذ انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء الدفاع للأقطار الستة الأعضاء بالمجلس في أكتوبر / تشرين الأول عام 1982 ، وتطور الإهتمام إلى الحد الذي أصبح فيه موضوع التصنيع الحربي المشترك أحد الموضوعات الرئيسية على جدول أعمال رؤساء الأركان ووزراء الدفاع ، وإن لم يتم اتخاذ قرار نهائي في هذا الشأن⁽¹⁷⁾ .

والواقع أنه يصعب أن نجد أي قطر عربي يملك إمكانيات التصنيع الوطني للسلاح بمفرده ، وإن كان ذلك لا يمنع قيام بعض الأقطار — وعلى رأسها مصر — من تصنيع بعض الأسلحة الصغيرة والذخائر وتصديرها إلى الخارج ، مع فرض بعض الشروط المالية الملائمة لها . وتعد مصر القطر العربي الوحيد — تقريبا — الذي يؤدي دورا هاما نسبيا في تجارة السلاح ، إذ يبلغ ترتيبها الثامن عشر من بين الدول المصدرة للسلاح طبقا لتقديرات معهد ستوكهلم⁽¹⁸⁾ .

وغني عن البيان ، أن غياب صناعة عربية للسلاح من شأنه أن يزيد من تنافس القوتين الأعظم ، والقوى الكبرى الأخرى على الحصول على الأسواق العربية ، مما يفتح المجال أمام اختراق الأمن القومي العربي ، وتقييد القدرات العربية وليس الإضافة إليها .

ج — الدور السياسي للمؤسسات العسكرية العربية : لا ريب في أنه أصبح من الضروري إعادة الفاعلية إلى الجيوش العربية ، التي تعد حجر الزاوية في أية سياسة أمنية عربية . ولكي تتحقق الفاعلية ، فإنه يتحتم التوصل إلى المبدأ العسكري العربي الموحد (United Arab Military Doctrine) وهو الذي يمكن أن يصير عامل دفع ، وحافز جذب بين جيوش الأقطار العربية كافة . والمبدأ العسكري العربي الموحد يعد ضرورة لازمة للتوصل إلى تحديد من هم الأعداء وكيفية مواجهتهم .

ويرتبط بهذا المبدأ ضرورة توحيد نظم التدريب وقواعده ومصطلحاته ، والتخلص من المصطلحات والمفاهيم العسكرية الغربية والأجنبية الموروثة عن الوجود الأجنبي في الوطن العربي . كما يرتبط التوصل إلى هذا المبدأ بضرورة وجود مدرسة عسكرية عربية موحدة لتنشئة الضباط والقيادات العسكرية ، والتقريب بين فكرهم ومعتقداتهم القتالية .

سادساً — القيود الموضوعية على القدرات العربية :

التأمل في العلاقة بين القدرات العربية والأمن لا بد أن يصاب بالدهشة ، فكلما زادت الإمكانيات والقدرات ، زاد تهديد الأمن ، بازدياد الشقة بين الأقطار العربية . ولقد اجتهد المفكرون العرب في

(17) د. عبد المنعم المشاط ، « سياسات الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي » مصدر سابق .

(18) SIPRI ، 1984

محاولة بحث سبل توظيف القدرات العربية في سبيل تحقيق الأمن القومي العربي⁽¹⁹⁾ .

وقبل أن نبحت في كيفية توظيف القدرات العربية في خدمة الأمن القومي العربي علينا أن نبحت في أهم القيود التي تقف حجر عثرة أمام العرب في الوقت الراهن ، وتحذ من قدراتهم في مواجهة أعدائهم ، ونركز على ثلاثة قيود تتعلق بأزمة الغذاء ، وأزمة الإعتماد على سلعة واحدة ، وأزمة العمالة الأجنبية .

أ - أزمة الغذاء في الوطن العربي : تشير الأرقام المتاحة إلى ارتفاع واردات الأمة العربية من الغذاء في الفترة من منتصف السبعينات إلى أوائل الثمانينات بنسبة 300٪ ، وتصاعدت الكلفة المالية للواردات العربية من المنتجات الزراعية خلال الفترة المذكورة من 8 مليار دولار إلى 35 مليار دولار ، وتشكل السلع الغذائية أكثر من نصف هذه الواردات⁽²⁰⁾ . ويرى البعض أن كلفة واردات الغذاء ستصل بحلول عام 2000 إلى ما يربو على 200 مليار دولار في العام⁽²¹⁾ ، ليصير الوطن العربي بذلك من أكبر المستوردين في العالم لبعض السلع الغذائية وعلى رأسها الزيوت والسكر والبيض واللحوم والحبوب ويوضح الجدول رقم - 3 - نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية (1982/80) .

الجدول - 3 -

نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية (1980 - 1982)⁽²²⁾

متوسط النمو السنوي		نسبة الإكتفاء الذاتي	المجموعة السلعية
للإنتاج	للمطلب		
1.72	3.69	51٪	الحبوب
(2.46)	(3.29)	(36)	(القمح)
1.86	3.44	27	السكر
3.65	3.28	89	البطاطا
1.6	6.1	38	المحاصيل الزيتية
3.34	3.48	95	الفواكه والخضار

(19) انظر الدراسات التي وردت بمجلة « أفاق عربية » ، العدد 3 ، سبتمبر / ايلول 1985 ، وكذلك الدراسات التي وردت بمجلة الوحدة ، العدد 28 ، كانون الثاني / يناير 1987 ، وكلا العديدين تم تخصيصه لمسائل الأمن القومي العربي ، وانظر مؤلفات د. حامد ربيع ، وأمين هويدي ، ود. عبد المنعم المشاط حول نفس الموضوع ، وانظر مجلات : الفكر الإستراتيجي العربي ، الدفاع ، استراتيجيا ، شؤون عربية ، المنار ، الباحث العربي ، المستقبل العربي ، والتي عرضت بها دراسات عديدة في السنوات العشر الأخيرة حول توظيف القدرات العربية من أجل تحقيق الأمن القومي العربي .

(20) أحمد عمراي ، العرب والطعام ، الخليج ، 1987/3/23 .

(21) المهندس عبد الحميد قرسن ، « هل نحن مقبلون على عصر الجوع » ، الإتحاد ، 1987/5/29 .

(22) التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، 1984 ، ص 190 .

متوسط النمو السنوي		نسبة الإكتفاء الذاتي	المجموعة السلعية
للإنتاج	للمطلب		
2.05	3.23	82	المنتجات الحيوانية :
(0.35)	(4.03)	(64)	– اللحوم الحمراء
(4.09)	(7.02)	(60)	– لحوم الدواجن والبيض
(2.52)	(2.16)	(90)	– الألبان
1.98	7.24	11	البن والتبغ والشاي
–	–	٪58	المتوسط

ويتضح من الجدول أن نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية لا يتعدى 58٪ ، وتتراجع هذه النسبة إذا اقتصر التحليل على أهم سلعتين غذائيتين وهما الحبوب واللحوم ، إذ من المتوقع أن تقل نسبة الإكتفاء الذاتي لكليهما عام 2000 عن 47,6٪ ، 49,6٪ على التوالي .

ويترتب على ذلك ضرورة اعتماد الأقطار العربية على الخارج في محاولة سد احتياجاتها من السلع الغذائية ، والتي تحولت في السنوات التي أعقبت حرب 1973 إلى سلاح سياسي مسلط على صانعي القرار . وتخلق حالة الإعتماد على الخارج أو التبعية تلك بدورها حالة من التعرض للخطر ، واحتمالات أكبر للرضوخ للشروط السياسية التي تفرضها الدول المصدرة لهذه السلع .

وتتضح المعضلة بصورة أكبر ، حينما نعلم أن المساحة الصالحة للزراعة في الوطن العربي ، ولم تستغل بعد ، تبلغ حوالي 79,5 مليار هكتار ، يوجد منها بالسودان وحده حوالي نصفها . وتقف أمام إمكانيات استخدام هذه المساحة عقبات كؤود سياسية وفنية ومادية ، وعلى رأسها أن النسبة الغالبة من عوائد النفط تستثمر خارج الوطن العربي ، فعلى سبيل المثال ، تبلغ جملة الإيداعات النفطية العربية في المصارف الأوروبية والبريطانية حوالي 47,5٪ من جملة الموارد النفطية ، كما تبلغ قيمة الإستثمارات النفطية من الصكوك والودائع الأمريكية حوالي 18,5٪ من جملة العوائد النفطية⁽²³⁾ .

ب – أزمة الإعتماد على سلعة واحدة (مصدر واحد للدخل القومي) : يشير أدب التبعية إلى أن حالة التبعية يمكن أن تنجم نتيجة أحد عاملين أو العاملين معا⁽²⁴⁾ : 1 – تركيز السلع (Commodity Concentration) بمعنى تخصص الدولة في إنتاج سلعة أو سلع أولية محدودة كأساس للصادرات ، 2 – تركيز التجارة (الشركاء) (Partners Concentration) في دولة أو دول محدودة العدد مما يؤدي إلى تحكّم هؤلاء في مسار تجارة الدولة التابعة .

(23) انظر التفاصيل في د. محمد علي الماشطة « البترول العربي واستراتيجية العمل العربي المشترك » ، المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك ، بغداد ، 1978 ، ص 944 .

(24) Johan Galtung, A Structural Theory of Imperialism, Journal of Peace Research, Vol. 8, 1971, (24) pp 81-117.

من ثم ، فإن الدولة أو الدول التابعة والتي تعاني من أي من العاملين السابقين أو من كليهما ، لا بد أن تتعرض لضغوط دولية شديدة ، وهي بصدد اتخاذ قرارات ذات طبيعة استراتيجية مما يشكل قيودا سياسيا أو ماديا على قدرتها على المناورة .

وعلى الرغم من عائدات النفط في الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط ، فإن اقتصادياتها تعتمد اعتمادا كبيرا على هذا المورد الوحيد ، فبالنسبة إلى دول مجلس التعاون — فيما عدا البحرين — تشكل صادرات النفط أكثر من 96% من إجمالي صادراتها ، كما أن تلك الصادرات لا تقل عن 91% من نسبة صادرات كل من الجزائر والعراق وليبيا (91,6% ، 97,6% ، 91,1% على التوالي)⁽²⁵⁾ .

ويترتب على ما سبق أن أي تغير في أسعار النفط من شأنه أن ينعكس على اقتصاديات هذه الأقطار ، فبينما وصلت عوائد النفط عام 1980 إلى ما يناهز 170 مليار دولار ، انخفضت هذه العائدات عام 1986 إلى حوالي 52,8 مليار دولار ، وهو انخفاض يصل إلى حوالي 69% من قيمة عام 1980 ، بل إن عوائد النفط عام 1986 تعد أقل من عوائد عام 1985 بنسبة 41,6% نتيجة لتقلبات الأسعار الدولية .

يضاف إلى ما سبق ، أن التجارة الخارجية للأقطار العربية تتسم بالتركز البالغ . وتقدر نسبة الصادرات العربية إلى الدول الصناعية بحوالي 69,6% ، 63,3% لأعوام 1981 ، 1982 على التوالي ، كما تبلغ نسبة وارداتها من هذه الدول نفسها حوالي 68,3% 73,6% من إجمالي وارداتها لعامي 81 ، 1982 على التوالي . هذا بينما تقل الصادرات والواردات بين الأقطار العربية الشقيقة عن 10% ، وتتضاعف كذلك التجارة الخارجية العربية مع دول الكوميكون وبقية دول العالم الثالث (انظر الجدول رقم 4) حول اتجاهات التجارة الخارجية العربية 81 — 1982 (بلايين الدولارات الأمريكية) .

الجدول — 4 —

⁽²⁶⁾ اتجاهات التجارة الخارجية العربية 1981 — 1982 (بلايين الدولارات الأمريكية)

1982 (%)		1981 (%)		1982		1981		الصادرات والواردات الدول والمجموعات
صادرات%	واردات%	صادرات%	واردات%	واردات	صادرات	واردات	صادرات	
100	100	100	100	143.835	166.329	142.464	215.944	إجمالي التجارة مع العالم
9.1	7.3	7.8	5	13.112	12.129	11.041	10.784	مع الدول العربية
73.6	63.3	68.3	69.6	105.866	105.207	97.314	150.323	مع الدول الصناعية
40.4	31.3	37.5	33.2	58.041	51.995	53.459	81.597	1. المجموعة الاقتصادية الأوروبية
12.5	7.1	11.6	12.7	17.977	11.871	16.549	27.307	2. الولايات المتحدة
12.7	19.1	11.9	17.4	18.191	31.746	16.953	37.628	3. اليابان
1.7	0.7	9.0	0.7	2.428	1.219	2.776	1.459	مع مجموعة الكوميكون
13.5	25.1	14.3	22.9	19.442	41.743	20.352	49.466	مع الدول النامية

(25) انظر : د. محمد الرميحي ، الخليج ليس نفطا ، الكويت ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1983 ، ص 74 .

(26) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1984 ، ص 281 .

ولا شك في أن عدم تنوع المصادر التي تعتمد عليها الإقتصاديات العربية ، وعدم تنوع جهات التجارة الخارجية من شأنه أن يقيد قدرة الأقطار العربية على حرية الإختيار بصورة تجعل صانعي القرار مكتوفي الأيدي في العديد من الحالات الحرجة .

ج — أزمة العمالة الأجنبية : تشير الإحصاءات إلى أن عدد العمالة الوافدة (أي العربية) والأجنبية (غير العربية) يتراوح ما بين 3 و 4 ملايين نسمة ، وتشير الإحصاءات كذلك إلى انخفاض نصيب العمالة العربية من الحجم الإجمالي للأيدي العاملة في الوطن العربي ، فقد كانت نسبتها إلى العمالة الأجنبية حوالي 65٪ ، 51.9٪ في عام 1975 ، 1985 ، على التوالي ، ولكنها انخفضت عام 1987 إلى حوالي 48٪ . مؤدى ذلك أنه في خلال أقل من اثني عشر عاما انخفضت نسبة العمالة الوافدة (العربية) إلى العمالة الأجنبية (غير العربية) بحوالي 26٪⁽²⁷⁾ .

وأزمة العمالة الأجنبية في الأقطار العربية تتعلق بالأثار الإجتماعية والسياسية السلبية لوجود تلك العمالة ، من حيث تأثيرها السلبي على التجانس الثقافي واللغوي . كما أن بعض عناصر العمالة الأجنبية تعد بمثابة خطوط متقدمة لدولهم ، وتزداد الأزمة حدة حينما تتجاوز نسبة العمالة الأجنبية 50٪ من إجمالي القوى العاملة في الأقطار العربية .

وما يهنا هنا ، هو أن الأثار السلبية للعمالة الأجنبية قد تمتد من القطاعات المدنية إلى القطاعات العسكرية والأمنية ، خصوصا حينما يعمل هؤلاء في قطاع التشييد والمباني العسكرية من ناحية ، وفي قطاع الإعداد والتموين العسكري من ناحية أخرى ، وكذلك في قطاع الإتصالات .

ويضاعف من حدة هذه الأزمة ، أن كافة التوقعات السكانية في الدول المضيفة لا تبشر بالخير ، إذ ستظل تلك البلدان تعاني من الندرة السكانية ، ومن ثم ستستمر في الإعتماد على هذه العمالة .

ولاريب في أن الأقطار العربية المضيفة تبذل جهودا مضنية من أجل عملية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية والوافدة . ومع ذلك ، فإن هذه الأزمة ستظل قائمة إلى أن يتم تعريب العمالة كخطوة أولى نحو التوطين في المستقبل البعيد . ولا شك في أن تعريب العمالة يعد خطوة لا غنى عنها في سبيل تأكيد الإتجاهات الإندماجية العربية بين أقطار الأصل العربية والأقطار المضيفة .

كان الهدف من عرض القيود الموضوعية على القدرات العربية عند رسم السياسات الأمنية تبيان المعضلة الكبرى التي تواجه صانع القرار السياسي والأمن من جهة ، ومحاولة توجيه النظر إلى ثلاث أزمات حادة ينبغي إمعان الفكر والعمل فيها ، أو على الأقل أخذها في الإعتبار عند تحديد كيفية مواجهة مصادر تهديد الأمن القومي من جهة ثانية . كما تستهدف كذلك خلق وعي قومي بأبعاد تلك الأزمات توطئة لحصر أثارها السلبية على الأقطار العربية بهدف شحذ الهمم القومية في محاولة العمل الجاد من أجل مواجهتها أو على الأقل الحد من أثارها .

سابعاً — الأمن العربي بين التنظيمات الإقليمية ، والإلتزامات القومية

شهد العقد المنصرم عدة محاولات بين الأقطار العربية لإقامة تنظيمات إقليمية أو دون الإقليمية ، تستهدف التغلب على عدم الفاعلية العربية خصوصا في مجال الترتيبات الأمنية ، ولهذا اصطبلت معظم تلك التنظيمات بالطابع الأمني ، وإن لم تغفل الجوانب الأخرى ، خاصة الإقتصادية . وقد بدأ

هذا الإتجاه في الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات : الوحدة المصرية السورية عام 1958 ، واتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسورية وليبيا عام 1971 ، ودولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 (وهي التجربة الناجحة الوحيدة التي تجاوزت مرحلة الإختبار) .

واستمر هذا الإتجاه في السبعينات والثمانينات ، إذ عقدت اتفاقيات التكامل المصري السوداني ، واتفاق الإخاء بين القطرين ، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 ، والإتحاد العربي الإفريقي بين ليبيا والمغرب عام 1984 ، واحتمالات تكوين اتحاد عربي أوسع بشمال إفريقيا يضم إلى جانب ليبيا والمغرب ، تونس والجزائر وموريتانيا .

فما هو دور تلك التنظيمات الإقليمية في تحقيق الأمن القومي العربي ؟

ونقطة البدء تكمن في أن تلك التنظيمات تنسجم مع ميثاق جامعة الدول العربية ، فقد نصت المادة التاسعة منه على أن « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من الإتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض ، والمعاهدات والإتفاقات التي سبق أن عقدتها أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين » .

ولا يستطيع أحد — إذن — أن يشك في أهمية هذا الإتجاه . ومع ذلك فإن هذه الخبرات والتجارب لم تثبت حتى الآن أية فاعلية في مجال حماية أمن الأقطار التي أنشأتها أو أقامتها ، فالإتحاد العربي الإفريقي لم يدم ، كما أن التكامل المصري السوداني قد ألغى ليحل محله ميثاق إخاء ، ولم يبق سوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ولقد حاول أعضاء المجلس شحذ هممهم بخصوص دور المجلس في المجالات الأمنية سواء الأمن الداخلي أو الأمن الخارجي ، وبالفعل أدى المجلس دورا هاما في تحديد مصادر التهديد التي ينبغي مواجهتها والتي تمثلت في⁽²⁸⁾ : 1 — التدخل الأجنبي في المنطقة والوجود العسكري في شكل أساطيل أو قواعد عسكرية أو تسهيلات ، 2 — إسرائيل وما تمثله من خطر نشر عدم الإستقرار وانتهاك لسيادة الدول العربية ، 3 — الحرب الإيرانية — العراقية خصوصا أنها تفتح المجال للقوى الأجنبية للتدخل في شؤون المنطقة .

وأقام المجلس عددا من المؤسسات التي تساعد في تحقيق التنسيق العسكري المشترك ، ومنها هيئة تسوية المنازعات ، ومكتب التنسيق المركزي لإدارات التوجيه المعنوي والعلاقات العامة لجيوش دول المجلس ، هذا فضلا عن مؤتمرات وزراء الدفاع وهيئات رؤساء الأركان .

كما ناقشت القمة السادسة لدول المجلس مسألة توحيد نظم التسليح ، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر . وفوق ذلك ، أنشأ المجلس قوات عسكرية مشتركة هي « قوات درع الجزيرة » .

ولا شك في أن ضعف التنظيمات الإقليمية المشار إليها ، يدفعنا إلى أن نؤكد على أهمية المؤسسات القومية التي وجدت في إطار جامعة الدول العربية ، وأهمية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة . وهكذا ، فإن المؤسسات التي نرى ضرورة إنشائها في إطار دعم السياسات الأمنية العربية في العقد القادم ، ينبغي أن تنشأ في إطار جامعة الدول العربية ولا تنشأ عنها . فالجامعة هي القيمة التكاملية الثمينة التي لا مناص أمام الدول العربية من التمسك بها .

(28) انظر التفاصيل في : د. عبد المنعم المشاط ، « الأمن القومي العربي وأمن الخليج » ، الندوة الدبلوماسية الخامسة عشرة ، وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة (ندوة بتاريخ 1987/2/26) .

ولعلّ من أهم المؤسسات القومية التي ينبغي أن تنشأ ، من أجل دعم الحماية الذاتية لأقطار الجامعة العربية ؛ مجلس أمن قومي عربي ، ومدرسة عربية للتدريب العسكري ، وقوات عربية مشتركة ، مع البدء بالصناعة العربية للسلاح .

وتنحصر مهمة مجلس الأمن القومي العربي في تحديد مصادر تهديد الأمن القومي العربي ، وخلق إجماع قومي بشأنها ، والقيام بحصر القدرات العربية وتحديد كيفية توظيفها بفاعلية ، ورسم السياسات الأمنية ، ثم تقديم الدراسات والتصورات الأمنية والبدائل إلى مؤسسة مؤتمر القمة العربي في حالة وجود طوارئ .

وتختص المدرسة العربية للتدريب العسكري ، بتوحيد المصطلحات والمفاهيم العسكرية ، والتقريب النفسي والسياسي بين الجيوش العربية ، وتصميم وشرح أبعاد الإستراتيجية العربية ، ووضع برامج تدريب مشتركة على المستوى القومي .

ولا شك في أنه ينبغي أن تنشأ قوات عربية مشتركة تكون على مستوى التحدي الذي تفرضه التهديدات الخارجية والداخلية . إن هذه القوات المشتركة من شأنها أن تقيم تحالفا عسكريا حقيقيا يكون سنداً للمؤسسات السياسية القومية الأخرى .

أما الصناعة العربية للسلاح فإنها مسألة حتمية لتحجيم دور القوى العظمى وغيرها من الدول الكبرى المصدرة للسلاح إلى الوطن العربي . والإمكانات العربية يمكن أن تساند مثل هذه الصناعة ، فالعرب ليسوا أقل من الإسرائيليين قدرة في هذا المجال ، على الرغم من أن الإسرائيليين يعتمدون على الولايات المتحدة مالياً وفنياً إلى حد كبير .

الخلاصة : الأمن القومي والوحدة العربية : سيناريو مستقبلي :

لقد أصبح من نافلة القول التأكيد على ارتباط التعرض للخطر ودرجة الإنكشاف في الوطن العربي بالتجزئة وبغياب الوحدة والتكامل . ونظراً إلى أنه لا يوجد خلاف بين عربي وآخر حول ضرورة تأمين الوطن العربي ضد أعدائه ، وضرورة تحقيق الوحدة العربية ، فقد رأيت أن أستعرض حالة الأمن القومي العربي إذا ما تحققت الوحدة العربية .

ففي دولة الوحدة ، يوجد إجماع حول مصادر التهديد ، خصوصاً الخارجية منها . ومن ثم تتميز السياسات الأمنية بالتركيز ضد هذه المصادر ومحاولة التعبئة بقصد صدّها ، كما تتسم أجهزة رسم السياسة الأمنية وعلى رأسها مجلس الأمن القومي العربي بالتحذر من أية ارتباطات خارجية ، حيث تتم صياغة السياسات الأمنية بناء على الإعتبارات المحلية وحدها ، والمصلحة العليا للأمة العربية .

وفي دولة الوحدة ، يسود إجماع قومي تطوعي ، وليس إكراهياً ، حول الأهداف العليا . كما تسعى الدولة إلى حشد الموارد لتحقيق درجة أعلى من الرفاهة من ناحية ، مع استمرار الإعداد العسكري الكفء من ناحية أخرى . ويتم التدريب والإعداد داخل الوطن العربي وبأيدي عربية .

كما تتميز القوات العربية المدربة بقدرة أكبر على العمل القومي المشترك ، وتنصرف إلى الدفاع عن الأمة العربية مع عدم إغفال تأمين الكيانات الأصغر ، وتفرغ هذه القوات لمهمتها الرئيسية في الدفاع والتأمين العسكري .

إن سيناريو الوحدة ليس فقط مرغوباً فيه ، ولكنه ضرورة حتمية حتى يتحقق بالفعل أمن الوطن

العربي . ولما كان سيناريو الوحدة لا ينتظر أن يتحقق في القريب العاجل ، فمن يتولى حمايتنا إذن وتحقيق أمننا ضد تصاعد التهديدات الخارجية ؟

لا يمكن أن يتردد المرء وهو يجيب عن هذا السؤال ، بأن يؤكد أن حماية الأمن القومي العربي هي مسؤولية عربية أولاً وأخيراً ، وأنها تتوقف على مدى قدرتنا على تخصيص الموارد القومية بقصد زيادة القدرات ضد مصادر التهديد . وبرغم هذا فإننا نبدى الملاحظات الآتية :

1 — إن البحث عن الإلتزام الأمريكي بالدفاع عن أي قطر عربي لا بد أن يثير الشكوك ، خصوصاً بالنظر إلى التحالف الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة ، وهكذا فإن الإلتزام الأمريكي لن يناقض هذا التحالف .

2 — إن القوتين الأعظم تسعيان إلى تحقيق مصالحهما القومية أولاً وقبل كل شيء ، وإن الإستعانة بأيهما أو بكليتهما من شأنها أن تنقل الأمن العربي أو أمن أية منطقة منه إلى مرتبة التنافس الإستراتيجي الدولي ، وهو ما يضاعف من مظاهر عدم الأمن ولا يحل قضية ضعف الحماية الذاتية ، أو التعرض للخطر .

3 — إن مصالح القوى العظمى والقوى الكبرى تتوافق مع حالة التجزئة العربية ، وتتناسب إلى حد كبير مع مصالح دول الجوار الجغرافي ، بصرف النظر عن اسم الدولة أو طبيعة نظامها أو سياستها الخارجية ، مؤدى ذلك ، تكالِب القوى الخارجية وتكاتفها ضد المصالح العربية .

4 — أين المواطن العربي من كل ذلك ؟ إنه المستهدف من كل تلك السياسات . فكيف إذن لا يتم إعداده لمجابهة المخاطر المحدقة بالوطن العربي ؟ إن ذلك يتطلب اتخاذ إجراءات لا تحتاج إلا إلى قرارات سياسية عربية رشيدة ، تتعلق جميعها بتحقيق أمن الوطن وأمان المواطن ، كما تستهدف تحقيق الأمن الشامل بما في ذلك الأمن الثقافي والفكري والذي يعني حماية قيم المواطن وأفكاره من الإختراق الفكري أو الثقافي الغربي أو الشرقي وصيانة التكامل الذهني والعقلي للإنسان العربي .

5 — وإذا كانت حمايتنا لن نتحقق إلا بنا وبقدرتنا ، فإن مسؤولية وضع استراتيجية فعالة للتعبئة والصدّ هي مسؤولية القيادة السياسية العربية وما يحيط بها من صفوة وقادة رأي وخبراء .

6 — إننا نعيش في زمن لا مكان لضعيف فيه ، وهو زمن الوحدات الكبرى . ولا شك في أن الحد من حالة التعرض للخطر يتطلب حشد كافة الإمكانيات بقصد زيادة القدرة على الدفاع الذاتي والحماية ضد المخاطر الخارجية .

ونحن لا نبالغ حينما نذكر بأن أمننا في أيدينا ، وأن قدرة الآخرين على اختراق أوطاننا لا تتأتى إلا بطريق الفرص التي تسقط من أيدينا ، ويتلقفها هؤلاء ، فقدرتهم تعود في جانب كبير منها إلى ضعفنا في تعبئة قدراتنا ، فليس هناك قوة مطلقة أو ضعف مطلق في النظام الدولي الراهن . ونقطة البدء تتمثل في إعادة النظر في السياسات الأمنية القطرية ، والإقليمية ، وما ارتبط بها من مؤسسات ، بغية التوصل إلى سياسات أمنية أكثر رشادة وأكثر فاعلية وأكثر قدرة على تعبئة الموارد القومية ضد مصادر التهديد الرئيسية والثانوية ، وهذه مقدمات لا غنى عنها في سبيل الإعداد لحماية أنفسنا دون أن نعتمد على أحد لحمايتنا .